

الباب الرابع: أسس ومبادئ النهضة والتنمية

لقد كان يوم 25 يناير 2011 علامة هامة في تاريخ مصر...مصر القرن الواحد والعشرون. إنه يوم صحوة شباب مصر وشعب مصر، ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريقه إلى العزة والكرامة. فهو بحق هو يوم ولادة جديدة لشعبنا العريق وبداية صحوة أمتنا بعد ثباتها الطويل. أن الصحوة الشعبية والتغيير ثم النهضة الشاملة هو أملنا الوحيد في أن نسمو بواقعا إلى مستوى آمالنا، إما أن نعيش حياة عزة وكرامة أو نستسلم لدوامة الفقر وذل التبعية وظلام التخلف والجهل. وجاءت مظاهرات 30 يونيو 2013 عندما لم تستطيع الحكومة القائمة استغلال طاقة الثورة الهائلة وأن تساير طموحات وتوقعات الشباب في إحداث التنمية المطلوبة، لتؤكد مرة أخرى اصرار شباب هذه الأمة على المراقبة والمحاسبة وعلى المضي في طريق التغيير لبناء بلده التي يحلم بها. وما تلى ذلك من مواجهات دموية وسقوط الآف من الضحايا من أعلى ثروات هذا البلد وهو شباب هذه الأمة (ونسأل الله أن يتقبلهم جميعا من الشهداء) ، مما يؤكد على ما يلي:

- 1- إصرار هذه الأمة على صنع حياة أفضل لها وللأجيال القادمة من بعدها مهما كانت التضحيات.
- 2- أن هناك اختلافات عميقة (وإن كنت أراها شخصا غير ذلك) بل واستقطاب خطير بين صفوف الشعب على جميع المستويات. وللأسف فإن هذا الإختلاف ليس في منهجية تحقيق ذلك هذا الحلم والأمل الكبير، ولكن في من سيقوم بقيادة مسيرة النهضة والتنمية. فتحول الإهتمام إلى الأشخاص بدلا من الأهداف. وبدلا من رفع الراية والالتفاف حولها ، سقطت الراية واقتتل الناس على من يحملها. وبدلا من توحيد الجهود لإقامة النظام الديمقراطي تفرق الناس حول الشعارات والقنوات التلفزيونية. فلتنك الأولوية الآن أن نتحد لإنقاذ السفينة قبل أن تغرق. إذا غرقت السفينة فلن يستطيع أي قبطان مهما بلغت مهارته إن يقودها في قاع البحر.
- 3- طوال الستين سنة الماضية تعلمنا السلبية واطعونا إن الحكومة هي المسؤولة عن كل شئ لنا وهي اللي بتفكر بدلنا وهي اللي حتوفر كل حاجة للشعب وهي المسؤولة عن النهضة والتنمية. وكانت ثورة 25 يناير نقطة تحول في شعبنا، واصبح الوعي الشعبي وإصرارة على نهضة بلده بشبابه وبيده وسواعده وعقوله هي التي ستقود أي حكومة في الإتجاه الصحيح لتحقيق آماله الكبرى إذا تمسكنا بمسيرة الديمقراطية المنشودة. فالنهضة الشعبية تعني أن نغير من مفهوم حكومة تقود شعبها إلى شعب يقود حكومته. فالنهضة إرادة شعب يريد أن يرتفع بواقعه إلى آماله الكبرى. فالنهضة المطلوبة إذا هي حركة شعب بأكمله وهي التي تصنع القيادات ولا يصنعها أفراد. نهضة مصر أكبر من أي حكومة...نهضة مصر مسؤولية كل فرد في الشعب. ولن تستطيع أي حكومة أن تفرضها عليه أو تقدمها له على طبق من ذهب.

عندما اراد الله ان يستخلف الإنسان في الأرض جعله حرا أجيرا وليس عبدا مقهورا. لذلك فإن عملية التنمية كي تتحقق على ارض الواقع لابد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة، أي من الإنسان و تنتهي في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان، أي من أجل الإنسان. فالإنسان الحر هو الوسيلة الرئيسية لعملية التنمية، وهو في الوقت ذاته غايتها وهو أهم منتج لها وأهم منتج لها.

وعلينا أن ندرك أن الخطر الحقيقي الذي يهددنا ويهدد وجودنا واستمرار أمتنا هو التخلف و الفقر. فالتخلف الاقتصادي و التكنولوجي يمثل تحديات حضارية خطيرة، لا يمكن مواجهتها إلا بإحداث طفرات كبيرة في جميع المجالات. فالحل الوحيد و الحل الجذري ان نهض من نومتنا ونوحد صفوفنا ونتخطى خلافاتنا ونهض ببلدنا. فالفقر يلتهم كل يوم شرائح جديدة من المجتمع ولن يمر وقت طويل حتى يلتهم ابناء أغني شرائح المجتمع. و التخلف العلمي و التكنولوجي جعلنا بلد مستهلك ويقترض ليشترى ابسط انواع المنتجات التكنولوجية والتقليدية على السواء، حتى اصبح نصيب الفرد من الدين العام للدولة أكثر من 20 ألف جنيه، وفوق ذلك تجلى التخلف واضحا ليس فقط في تدهور في كل ما تنتجه وتدني كل ما نقوم به، ولكن أيضا في التخبط في التخطيط والتنفيذ وفي اتخاذ القرارات، وفي المنظومة الإدارية للدولة وعموما وفي الجمود الفكري والنظرة الضيقة و التعصب الأعمى وفي طريقة معالجة المشاكل، وتفجر الخلافات لأتفه الأسباب، وتفشى العنف بين اشقاء الوطن الواحد. إن الجاهل يلجأ إلى العنف لفرض وجهة نظره والمتحضر يلجأ إلى المنطق والعقل لنشر فكره.

الحقيقة أيها الأخوة أنه لا بد لشعبنا العريق أن يحدد هدف قومي سامي تلتف كل الأمة حوله. وهدفنا القومي السامي هو تحقيق طفرة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية شاملة تفجر طاقات البشر وتستغل الموارد الاقتصادية ليصل المجتمع إلى أعلى مستوى من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي ومن الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية، في جو من التنافس البناء الذي يمكن للمواطن أن يعطى أقصى طاقاته و يجنى ثماره ويعمر أرضه ويحافظ على بيئته ويقدم قيمه الروحية والثقافية العريقة.

علينا أن ندرك أن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذي طال مداه بين أمتنا وبين غيرها من الأمم المتقدمة، ولا بد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور؛ ودماء جديدة وقيادة تؤمن بالعلم كسلاح العصر وبفكر جديد ومتجدد تأخذ على عاتقها تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية لشعبنا العريق لتحمل هذه المسئولية التاريخية وهذا التحدي الحضاري الذي يهدد مستقبل امتنا ووجودها.

وهناك مبادئ وأسس هامة لا بد أن تقوم عليها نهضتنا وهي مستمدة من تاريخنا العريق ومن التجارب الناجحة للأمم الأخرى وهي مقومات لا بد من توافرها لإحداث الطفرات المطلوبة :

المبدأ الأول: الإنسان الحر هو الوسيلة الرئيسية لعملية التنمية، وهو في الوقت ذاته غايتها. علينا أن ندرك أن أهم وأكبر ثروة في بلدنا الحبيب هي ثروتنا البشرية. و الحكومات الفاشلة تنظر إلى الـ 85 مليون كأفواه جائعة، بينما الحكومة الناجحة تنظر لهم كثروة قومية يجب الاستفادة منها وتوفير فرص العمل المناسبة لهم وتوفير المناخ المناسب له ليعطي أقصى طاقاته ومواهبه لخدمة بلده. فالإنسان هو أهم ثروة في المجتمع وهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهو أهم منتج له ومنتج له.

فعملية التنمية كي تتحقق على ارض الواقع لا بد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة، أي من الإنسان وتنتهي في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان. والمقياس الحقيقي لنجاح برامج التنمية هو ما أنجزته للإنسان من تنمية بشرية بكل أشكالها من تعليم وتدريب ورعاية صحية وحرية سياسية ورخاء اقتصادي وقيم دينية وخلاقية. والحقيقة انه لا يمكن تحقيق التنمية الصحيحة للفرد والوصول إلى الاستفادة الكاملة لمهاراته وطاقاته بدون أن يكون متمتعاً بالحرية في فكره وفي ممارسة وطنيته في حدود ثوابت المجتمع. وقد أجمعت نظريات التنمية الاقتصادية الحديثة أن مقياس التقدم ليس بما يحققه مجتمع ما من إنتاج أو دخل إنما يقاس بما حققته الحركة الاقتصادية من تنمية بشرية للأفراد.



Cairo21

February 5, 2013

حملة :

انا مصري

(إخواني ليبرالي اشتراكي سلفي مسيحي وفلولي)

بحب وطني وهبني بلدي

شارك فيها وانشرها لنخرج من ظلمات الكراهية والعنف

*مهما اشتد الظلام فشمعة واحدة تضيئها بين يديك كقيلة بأن تبدد أشد الظلام لكل من حولك

*نحن شباب الأمة، مستقبل مصر مستقبلنا، ولن نفرط فيه، وبوجدتنا وحبنا لبلدنا سيعود مجد مصرنا بأيدينا وسواعدنا وعقولنا

*نجاح أي مصري هو نجاحي لأن كل عمل أو إنجاز يقوم به يساهم في النهاية في رفع مستوى معيشتي

*التغيير هو أن نتقن عملنا، ونعتز بصنعتنا، ونسعى لتطوير مهنتنا.

*كل مصري ثروة قومية ونساعده ونساعد الحكومة للإستفادة من مهاراته ومواهبه

*كل الممتلكات سواء عامة أو خاصة ثروة قومية فلا نجدها أو نعطلها ونحافظ عليها ونعمل على الاستفادة منها لبناء وطننا.

*نطالب بحقوقنا وحقوق غيرنا بالطرق القانونية والديمقراطية ولا نري ظلما أو فسادا ونسكت عليه.

*كل إنسان بريء إلى أن تثبت إدانته، ولا نتهم أحد بالخيانة ولا ندينه إلا بالدليل القاطع وحكم عليه أمام القضاء.

*نهضة بلدنا مسؤوليتنا جميعا

نهضة مصر أكبر من أي حكومة نهضة مصر مسؤولية شعب بأكمله بكل أبنائه وبكل طوائفه

Like · Comment · Share

10,270 1,351 3,056

454,708 people saw this post

See Results

وإذا نظرنا إلى تاريخ النهضة الأوروبية فقد كان إعلان وثيقة حقوق الإنسان هي نقطة التحول في تاريخ فرنسا الحديث. أما في تاريخ أمريكا، فقد بدأت نقطة التحول بوضع تصور لحقوق الإنسان والضمانات المطلوبة للحريات، فوضع الدستور الأمريكي متضمنا وثيقة الحريات ليرسم النظام السياسي للمجتمع الذي يحقق ويضمن الحريات المطلوبة. فكان الهدف من النظام السياسي واضحا، وهو تحقيق وضمان الحريات المطلوبة. وما زالت تقاس القوانين والتشريعات ونجاح أي حكومة بمدى ما تحقق من هذه الحريات. وكانت هذه الحريات ومبادئ الدستور من العلم الضروري الذي يحفظه كل صغير وكبير. وأصبحت الممارسة الصحيحة طبقا لهذا لعلم الضروري حتما لازما لضمان نجاح هذا النظام. وعندما بدأ النظام الأمريكي في تشريع قوانين استثنائية بعد أحداث 11 سبتمبر، حدث خلل كبير وتخطى في منظومة المجتمع الأمريكي، وطالب الكثير من المفكرين الأمريكيين بسرعة إلغاء هذه القوانين الاستثنائية لإنقاذ منظومة المجتمع الأمريكي من التهاوي والانهيار.

وإذا نظرنا إلى المنهج الرباني لبناء الحضارة الإسلامية نجد أن الله عز وجل عندما أراد أن يعد أمة لتفوق المجتمع البشري، أرسل الآيات القرآنية أولا تدعوا لإخراج الناس من عبودية العباد إلى عبودية رب العباد. وعندما شرع فرائضه دعا الناس ليكونوا أحرارا طائعين مأجورين وليسوا عبيدا مسخرين. لأن الله يعلم أن العبد المسخر المقهور لا يمكن أن يكون داعيا أو قائدا، ولا يمكن بالتالي أن يقيم دولة لها عزة وكرامة، تحرر البشرية من عبودية العباد وتنتشر العدل والفضيلة بين الأمم. ثم إنه حرص علي أن يكون الفاصل واضحا بين الدعوة والداعي، بين المنهج والمنفذ، بين النظام والقيادة. و كان من العلم الضروري الذي يتلقاه المسلم منذ طفولته المبكرة :

- 1- لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.
- 2- لا إكراه في الدين .
- 3- إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل .
- 4- لا ضرر و لا ضرار.
- 5- كلوا واشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المرففين .
- 6- و أمرهم شورى بينهم .
- 7- لعن الله الراشي و المرتشي.
- 8- من غشنا فليس منا.
- 9- وتعاونوا على البر و التقوى و لا تتعاونوا على الإثم و العدوان.
- 10- و لا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين .
- 11- من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته
- 12- من رأى منك منكرا فليغيره بيده فمن لم يستطع فبلسانه فمن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان.

وكانت هذه المبادئ وغيرها من المبادئ السامية هي العلم الضروري الذي يحفظه كل مواطن منذ طفولته ومنذ نعومة أظافره فيراقب ويقيس ويصحح سلوكه ونشاط المجتمع بأسره من حوله بكل صبر وإصرار.

فالإنسان وفقا لهذا المنهج الرباني هو بحق الوسيلة الرئيسية لعملية التنمية، وهو المسئول عنها، وهو في الوقت ذاته غايتها.

ولقد أثبتت التجارب التي مرت بها شعوب المنطقة في القرن الماضي أن فرض أساليب للتنمية تهمل أو تتعارض مع التاريخ الثقافي والقيم الروحية لمجتمعاتنا، أثبتت فشلها تماما في تعبئة طاقات الشعوب لمواجهة التحدي الحضاري، بل على العكس أدت إلى خلق تناقضات خطيرة وردود فعل وظهور تيارات دينية متطرفة ومنظمات إرهابية وصراعات أهدرت الطاقات وأسالت الدماء و ملأت السجون و المعتقلات.

ولهذا أيها الإخوة إن أهم سمة نهضتنا هو إيمان لا يتزعزع بالله وبرسله، ورسالاته القدسية التي بعثها بالحق والهدى إلى الإنسان في كل زمان ومكان.

المبدأ الثاني: هو أن الإصلاح لا يتجزأ، فالإصلاح يجب أن يكون شاملا، قضائيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، فأي محاولة للإصلاح في جهة واحدة ستبوء بالفشل، وربما بنتائج عكسية إذ لم يصاحبها إصلاح مماثل في الجهات الأخرى. فالإصلاح الاقتصادي وحده مع إغفال الجانب الاجتماعي سيؤدي حتما إلى نتائج خطيرة عكسية في المجتمع تهدد بفشل الإصلاح نفسه وتخلق تناقضات و صراعات اجتماعية خطيرة. والإصلاح الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بدون إصلاح النظام القضائي، والإصلاح الدستوري جزء لا يتجزأ من التغيير الشامل والإصلاح الشامل. علينا أن نعي تماما أن التغيير ليس مجرد تغيير نص أو أكثر في الدستور . إن ما نعيه هو رسم الطريق لنهضة شاملة وولادة جديدة لمصر القرن الواحد والعشرين. ، فهو مهمة تاريخية لرسم مستقبل لأمة، إنها قضية ملايين طعنهم الفقر وأنهم المرض، قضية أمة عريقة تخلفت وقضية أمة أبية زلت وتذلت.

المبدأ الثالث: أن يكون هناك نظاما سياسيا متعدد الأقطاب يحمي عملية التنمية والتغيير ودافعا لها ومستمرا لا تتغير أهدافه واستراتيجياته بتغير الأفراد، مع تحقيق حالة من الاتزان والمراجعة بين سلطات هذه الأقطاب في الدولة، و وجود نظاما للمراقبة والمحاسبة متبادلا بين الشعب ومؤسساته وبين الحكومة بشتى مؤسساتها. إن الهدف أساسا من التطوير السياسي هو تحسين أداء الدولة عموما كنظام سياسي وإداري بتقسيم العمل والتخصصات بما يحقق المصلحة القومية. وضمان اتزان بين مركزية الحكومة المطلوبة لعمل المشروعات القومية واللامركزية للمحليات باعتبار أن المحليات أكفأ وأكثر فعالية في توصيل الخدمات للمواطنين. وخلق مناخ للتفريخ المستمر للقيادات الجديدة لتبقى أمتنا شابة تجدد دمانها بقيادات جديدة فتختار خير أبنائها وتعددهم لتولي قيادتها بحماس وعلم متجدد يتمشى مع التعقيد المتزايد في المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية.

المبدأ الرابع: إن من سمات أي حضارة وجود قضاء عادل وحازم وسريع، يحمي الضعيف ويقتص للمظلوم مهما صغرت مظلمته ويأخذ بيد الظالم مهما علت منزلته. فينشر الإحساس بالأمن والعدل، وبالمحاسبة والمسؤولية في شتى العلاقات والمعاملات في المجتمع. ولعل كلمة "حكومة" قد نشأت من "الحكم" بين الناس ، وليس "التحكم" في الناس. وترجع أهمية النظام القضائي إلى أنه يضمن اتزان النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. والقضاء عامل هام في زيادة كفاءة الأفراد والمؤسسات وتوجيه طاقات المجتمع إلى البناء بدلا من تبديدها في المشاكل، واستغلال موارده بدلا من تجميدها في المنازعات التي تؤدي في النهاية إلى خسارة لجميع الأطراف. ووجود قوانين واضحة ونظام قضائي عادل وحازم وسريع من أهم المؤشرات التي تأخذها رؤوس الأموال العالمية في الاعتبار عند تقييم المناخ الاستثماري للمناطق والبلاد حول العالم. ويجب أن يكون هناك حد الأدنى لنسبة القضاة لعدد السكان ونسبة وتوزيع المحاكم الجزئية والابتدائية لعدد السكان وزيادة أعداد الكادر القضائي وتدريبها ليكون هناك قاضي لكل شارع وكل حي. ولكي تقوم السلطة القضائية بدورها في إحداث الاتزان المطلوب. ولا بد للنظام السياسي المنشود أن يضمن لها ضمانات الحماية والاستقلالية ويوفر لها الإمكانيات، ووجود آلية فعالة تضمن تنفيذ الأحكام. وهذا ما سنعرضه بالتفصيل في باب منفصل .

المبدأ الخامس: تأكيد وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية كالنقابات والجمعيات الخيرية باعتبارها من أهم آليات النظام الجديد في إحداث التوازن الاجتماعي وخاصة في فترات التغيرات السريعة

المتوقعة، فهي تعمل على تجميع الأفراد تحت مظلات اجتماعية كبيرة لحمايتهم ورفع المستوى الاجتماعي والمهني لهم، وتستفيد من طاقات الشباب المعطلة وتبعث روح العطاء والعمل التطوعي. ويجب أن يفتح الدستور الجديد الطريق لهذه التكتلات الشعبية للمشاركة أيضا في القرار السياسي والتشريعي الذي يمكن أن يؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في منسوبيها وفي تأثيرها الاجتماعي. الحقيقة أيها الأخوة أن كثير من هذه المنظمات تعتمد أساسا على العمل التطوعي فتزيد من تفاعل الفرد مع مجتمعه وإحساسه بالمسئولية وتحول المواطنين من السلبية إلى الإيجابية ومن اللامبالاة إلى الاكتراث والاهتمام، وتخرج الفرد من محيط نفسه الضيق إلى محيط أمتة الواسع. وهناك قضايا كثيرة ممكن أن تقوم هذه المنظمات بتقديمها. الموضوع كبير ويستحق مقال منفصل، ولكن باختصار نحن بحاجة إلى تفعيل منظمات حقوق الإنسان ومنظمات لحماية البيئة ومنظمات حماية المستهلك وحماية المريض ومنظمات لمكافحة الأمية ولتأهيل الشباب العاطل ولمساعدة الشباب على الزواج ولحل المشاكل الأسرية ومكافحة الإدمان وحتى لحماية الحيوان. وتفعيل دور النقابات و الاتحادات لتقديم الخدمات الاجتماعية والتدريبية والقانونية لمنسوبيها. وهذه المنظمات هي الصورة الجديدة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي حافظ على مجتمعاتنا مئات السنين، { وَتَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (آل عمران104) ، فهي آلية هامة للتصحيح الذاتي في المجتمع وإيجاد التوازن الاجتماعي وحماية الضعفاء وضمان وصول الخدمات لمستحقيها. فعلينا أن نغير من أسلوب حياتنا ونتحول من السلبية إلى الإيجابية ونتعاون جميعا في إيجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه شعبنا بصبر وإصرار حتى نحقق آمالنا (راجع مادة 75-76-77 من دستور 2014).

ومرة أخرى وبدون وجود الهدف القومي السامي ووضوحه على مستوى الفرد والجماعة والمؤسسات المختلفة سوف تتزايد الحركة العشوائية في بلدنا وتتبدد الجهود وتكثر الأهواء، وتصبح المحصلة صفرا في جميع الاتجاهات. فمهمة التعديلات الدستورية المستقبلية إذا هي وضع هيكل لمنظومة الدولة الحديثة لإحداث هذه الطفرة التاريخية المنشودة لبناء مصر القرن الواحد والعشرين.

المراجع:

1- أسس ومبادئ النهضة والتغيير

التاريخ: 2008/05/09

الكاتب: د. مصطفى الشافعي

<http://el-3amal.com/news/news.php?i=18197>

2- أسس ومبادئ النهضة والتغيير

<http://misr21.org/2012/11/02/>

3- Non-Governmental Organizations

and Development

<http://personal.lse.ac.uk/lewisd/images/Non-Governmental%20Organizations%20and%20Development%20vouchers.pdf>

Peter Willetts, -4

The Role of NGOs in Global Governance

on Sept. 27, 2011, World Politics Review

<http://www.worldpoliticsreview.com/articles/10147/the-role-of-ngos-in-global-governance>

What is Theory of Change? -5

<https://www.theoryofchange.org/what-is-theory-of-change/#4>

كيف نحل مشاكلنا

سأحكي لكم قصة عن تجربة شخصية كنت في فترة من الفترات بوصل ولادي لمدرسة في الهرم وكنا نمشي في طريق بجوار مصرف والطريق يمر على قرية وبجوار القرية مصنع صباغة أو دباغة ولاحظت إنه يرمي كميات كبيرة من المواد الكيميائية و الملوثات في المصرف، و المصرف يستعمله أبناء القرية في غسيل الملابس و الحلل والعيال يلعبوا فيه والجواميس تستحم فيه إلى آخره. أنا كنت أسأل نفسي وبحرقه ونقم فين الحكومة توقف هذه المهزلة وطبعا لم أفعل أي شيء. ومرت الأيام وكنت مقيم في الخارج وصادف أن أحد المصانع في منطقة قريبة تسرب منه بعض المواد الكيميائية. فوجئت بسكان المنطقة اتصلوا فوراً ببعض و عملوا اجتماع، وصوروا الحادثة واتصلوا بجمعيات حماية البيئة واتصلوا بمحطات التلفزيون. وقامت جمعية حماية البيئة بعمل تحقيق ورفعت قضية بتعويض كبير جداً لسكان المنطقة سواء المتضرر مباشر أو غير مباشر. ولو تركوا الموضوع للحكومة كان الموضوع انتهى بغرامة تافهة يدفعها المصنع للحكومة.

القصة بتورينا بوضوح الأسلوب السلبي اللي إحنا متعودين عليه والأسلوب الإيجابي الذي يجب أن نقوم به. فعلينا أن نغير من أسلوب حياتنا ونتحول من السلبية إلى الإيجابية ونتعاون جميعاً في إيجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي تواجه شعبنا بصبر وإصرار حتى نحقق آمالنا.